مجتمع

الجفاف يعرّض 20 مليون أفريقي إلى الجوع

تركت موجة جفاف جديدة ملايين الأشخاص يواجهون الجوع في دول الجنوب الأفريقي التي تعاني بسبب الطقس المتطرف والجفاف. وأعلنت زامبيا ومالاوي حالة الكارثة الوطنية، وربما تكون زيمبابوي على وشك القيام بالأمر نفسه. ويحتاج نحو 20 مليون شخص إلى المساعدات في المنطقة، والعديد منهم قد لا يحصلون عليها. وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن نحو 9 ملايين شخص، نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى مساعدات في مالاوي، وإن أكثر من 6 ملايين شخص في زامبيا، منهم 3 ملايين طفل، تأثروا بالجفاف. (أسوشييتد برس)

كردستان العراق: وقف تأشيرات دخول السوريين

كشفت مصادر أمنية في إقليم كردستان العراق، عن إيقاف منح تأشيرات الدخول للسوريين بعد سنوات من منحها للقادمين براً من محافظة الحسكة أو عبر مطاري أربيل والسليمانية، مؤكدة أن القرار جاء بطلب من الحكومة الاتحادية في بغداد، التي أوقفت قبل شهرين منح تأشيرات العمل للسوريين. وقالت المصادر إن الإقليم منع إعطاء تأشيرات العمل أو السياحة، ويسمح فقط بدخول من يمتلكون جنسيات أجنبية، في محاولة للحد من دخول السوريين إلى الإقليم، ثم الانتقال إلى محافظات عراقية للعمل بصورة غير قانونية. (العربي الجديد)

تضامن عالمي متواصل

تتواصل التظاهرات الداعمة للحق الفلسطيني في أنحاء العالم، والمطالِبة بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه التي يحاكم بسببها في محكمة العدل الدولية. وتظاهر آلاف الأشخاص في لندن، منددين بالدعم البريطاني الواسع للاحتلال الإسرائيلي. وانطلقت التظاهرة من ميدان راسل بوسط لندن، قبل أن تتجه إلى ميدان ترافالغار. كذلك شهدت العاصمة الإيطالية روما، مسيرة حاشدة للتنديد بالاحتلال، والمطالبة بوقف «الإبادة الجماعية» في غزة. وتجمّع آلاف الأشخاص في ساحة ريبوبليكا، ورددوا هتافات «فلسطين حرة»، و«الحرية لغزة» و«إسرائيل المجرمة» و«كلنا فلسطينيون»، وحمل بعضهم مجسمات ملفوفة بالقماش الأبيض تجسّد الأطفال الذين قتلوا خلال العدوان. في تورنتو الكندية، نظمت مسيرة كبيرة شارك فيها آلاف الأشخاص الذين حملوا الأعلام الفلسطينية ولافتات تندد بالعدوان الإسرائيلي، وتقدمها مجسَّم كبير لمفتاح تحمله ثلاث سيدات (الصورة)، في تعبير عن دعم حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم التي هُجِّروا منها. وشهدت العاصمة الفرنسية باريس، السبت، مظاهرة للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. وحمل المتظاهرون أعلام فلسطين مرددين هتاف «لن يكون هناك سلام في العالم ما لم تتحقق العدالة في فلسطين»، ومطالبين بمنع إسرائيل من المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية المقبلة في باريس.
(العربي الجديد)

(ميرت البير ديفيس/ الأناضول)

جيش الدنمارك «يغازل» النساء والمسلمين

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

من بين التغييرات التي فرضتها الحرب في أوكرانيا على المجتمع الدنماركي تزايد شكوكه في قدرات جيشه الصغير، وفعّالية مواجهة الأزمات من خلال اعتماد نظام تجنيد بالقرعة. وفيما تطرح أفكار كثيرة لتخطي مشكلة تراجع عدد المنتسبين إلى الجيش، دخل المجتمع الدنماركي في سجال حول اقتراح فرض التجنيد الإلزامي للإناث، ما دفع وزارة الدفاع إلى عرض حوافز لتشجع النساء على قبول حمل السلاح للدفاع عن أراضي المملكة، كما تسوّق في دعايتها. ومن بين الحوافز جعل الزي العسكري جذاباً، وأخذ مسألة الدورة الشهرية عند المجندات في الاعتبار، وطرح أفكار عدة تخص النساء بينها تكييف ظروف العمل في الجيش مع متطلبات الأمومة، ومنح إجازات للحوامل والأمومة بعد الولادة.

وعرضت وزارة الدفاع ما سمته «مبادئ توجيهية» تهدف إلى ضمان حق العسكريين من الجنسين في الحصول على إجازات أمومة وأبوة من دون عواقب على الراتب والتطوير الوظيفي. وترتبط مسألة جذب النساء إلى الجيش الدنماركي بواقع أنهن يشكلن نسبة 18 في المائة من إجمالي 22 ألف موظف ومنتسب إلى وزارة الدفاع. وفي قطاع التجنيد العسكري لا تتجاوز نسبتهن 9 في المائة.

ولا يهتم مسؤولو وزارة الدفاع بجذب النساء من أصول دنماركية فقط، بل أولئك من أقليات الأصول المهاجرة. ويطرحون أفكاراً تتعلق بإجراءات تجعل الزي الرسمي العسكري ملائماً لنساء الأقليات من أصول مهاجرة.

ويندرج ذلك ضمن إجراءات تبني السلطات سياسة غير تمييزية في حق النساء، في حين تقول وزارة الدفاع إنه «تبنٍ لزي رسمي ومعدات أكثر ملاءمة للنساء، ما يجعلها لا تستبعد إيجاد حلول لمسألة غطاء رأس المجندات المسلمات مع تزايد النقاش حول انفتاح الجيش على المسلمين، في ما يشبه «مغازلتهم» للالتحاق بصفوفه، رغم أن هذا الأمر يثير غضب أطراف يمينية قومية محافظة، مثل «حزب الشعب الدنماركي» و «البرجوازية الجديدة» وحزب «ديمقراطيو الدنمارك». وفيما يرفض اليمين المتشدد مجرد طرح الجيش الدنماركي مسألة الاستعانة بمسلمي البلد الذين يقدّر عددهم بنحو 400 ألف من أصل 5,9 ملايين مواطن، زاد السجال إعلان وزارة الدفاع أنه يفكر في تخصيص غرف للصلاة لجذب المسلمين والمسلمات.

أيضاً تتضمن الاستراتيجية الجديدة لوزارة الدفاع الخاصة بجذب النساء والمسلمين نظرة مستقبلية تستهدف إعداد ضباط «يتفهمون مسائل نسوية مثل الأمومة والحيض، وتراعي الاعتبارات الدينية مثل أوقات الصلاة والطعام». وأعلن مجلس موظفي وزارة الدفاع أنه يدعم مبادرات رفع عدد أفراد الجيش، وقال في بيان إنه «سيبحث إمكانية توفير مواد نظافة شخصية مجانية، وإنشاء غرف صلاة في الثكنات»، مؤكداً وجود فرص كبيرة لتجنيد النساء وأفراد من الأقليات التي «لا نستغلها في شكل كافٍ». ويرى قادة في الجيش أن المجتمع يضم أشخاصاً ينتمون إلى أقليات ويتمتعون بمهارات عالية، لكنهم لا يتجندون في صفوف الجيش، ويؤكدون أنهم سينفذون برامج تعليم في القوات المسلحة، ويوفرون خدمات طوارئ للنساء والأقليات العرقية كي يتعزز تمثيلهم في صفوف المؤسسة العسكرية، والذي لا يتجاوز 4 في المائة.

ورغم أن حزب «الشعب الدنماركي» المتشدد يرى أنه من الجيد أن يأخذ الجيش مسألة الدورة الشهرية لدى النساء والأمومة في الاعتبار، لكنه يعارض بالكامل فكرة جذب المواطنين من أصول مهاجرة، خاصة المسلمين، إلى صفوفه، ويعتبره «مجرد هراء يندرج في سياق التصحيح السياسي الذي يتبناه اليسار». ويشدد الحزب على أن اقتراحات تخصيص غرف صلاة في الثكنات «يورّط الجيش في جهود التصحيح والتصويب السياسي، ويورط وزارة الدفاع في مسائل دينية». ويقول مقرر الشؤون الدفاعية في «حزب الشعب»، أليكس أهرندسن: «ما يطرحه الجيش للتنويع يثير غضبي»، لكن بعض أحزاب يسار الوسط تؤيد التوجه نحو النساء والأقليات. ووصف المتحدث باسم الدفاع في حزب «راديكال فينسترا» كريستيان فريس باك خطة وزارة الدفاع بأنها «جيدة وشجاعة»، وبينها إنشاء غرف للصلاة. ويأمل وزير الدفاع ترولس لوند بولسن في أن تساهم الاستراتيجية الجديدة في جذب مزيد من النساء والأقليات إلى القوات المسلحة، لكنه لا ينفي الطابع السياسي للنقاشات الخاصة بغرف الصلاة والحجاب.

قانون تجنيد جديد

يخدم الشاب الدنماركي 4 أشهر في الجيش في المتوسط، ويتقاضى راتباً شهرياً يتجاوز الفي يورو، ويتمتع بميزات تتعلق بمستقبل دراسته، ويرى من يؤيدون التفاوض على قانون تجنيد جديد أن مدة الخدمة العسكرية في البلد قصيرة جداً مقارنة بالسويد والنرويج المجاورتين، حيث يستمر التجنيد بين 6 أشهر إلى 16 شهراً.

تحقيق

غادر عدد كبير من الفلسطينيين قطاع غزة إلى مصر من خلال معبر رفح البري، وغالبية هؤلاء فقدوا افراداً من اسرهم، او خسروا منازلهم واعمالهم، وهم يعانون حاليا لبدء حياة جديدة مستقرة

غزيون في مصر

محاولات للتعافي والبحث عن عمل

غزة ـ **امجد ياغي**

يجتمع أفراد عدد من العائلات الفلسطينية التي تنتمي إلى قطاع غزة في عدد من المقاهي الشعبية بالعاصمة المصرية القاهرة، غالبيتهم من الشبان، وهم يتقابلون بصورة شبه يومية لأهداف متعددة من بينها اطمئنان بعضهم على بعض، وربما مواساة بعضهم، فضلاً عن تبادل أخبار من تبقى من اسرهم في القطاع. استطاع عدد من هؤلاء مغادرة غزة أثناء العدوان الإسرائيلي المتواصل، وذلك من خلال معبر رفح البري، بعد تأمين الأموال اللازمة لما يطلق عليه «التنسيق الأمني»، حين كان بعضهم موجودين في مصر قبل بدء العدوان لأغراض متباينة منها الدراسة او العلاج أو العمل، ومنهم من كان ينتظر دوره للعودة إلى غزة، لكن لم يتمكن من ذلك بسبب الحرب، وآخرون يعيشون في مصر منذ فترة، أو لديهم أقارب مصريون. دمر جيش الاحتلال منزل عائلة أحمد الجمالي (36 سنة) في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، كما خسر محله التجاري الذي كان يتكسب منه عبر صيانة وبيع قطع غيار أجهزة الحاسب كونه خريج تكنولوجيا معلومات، ولم يجد مثل كثيرين فرصة عمل في ظل ظروف قطاع غزة المتردية بسبب سنوات الحصار الطويلة.

نزح الجمالي خمس مرات أثناء العدوان، واضطر والدته وزوجته إلى بيع مصوغاتهم الخاصة من أجل تأمين أموال السفر، ودفع مبالغ التنسيق الأمني، وقد استطاعوا السفر في نهاية فبراير/ شباط الماضي، ووصل إلى حي مدينة نصر بالقاهرة، وهو يقيم حالياً في شقة بالإيجار في منطقة يوجد فيها كثير من الفلسطينيين، لكنه لا يزال يبحث عن وسيلة لبداية حياته من جديد في مصر. استشهد عدد من أفراد عائلة الجمالي، من بينهم شقيقه مؤمن (30 سنة)، ونجا هو وزوجته وابنتاه ووالدته عدة مرات من القصف الإسرائيلي، ويقول لـ«العربي الجديد»: «ما زلت أحاول الاستفاقة من الصدمة التي واجهتها خلال العدوان، وقد كان الخيار الوحيد للنجاة هو المغادرة إلى مصر، ورغم أن ذلك تطلب الكثير من التكلفة، إلا أننا قررنا المغادرة، وحالياً بدأت صعوبات التكيف مع البقاء في مصر، فالمصريون أنفسهم يواجهون صعوبات في الحصول على فرصة عمل»، يضيف: «قررنا أن نستقر في مصر حالياً لأننا نحمل جواز سفر لا يمنحنا حق السفر إلى أي مكان، حتى لو أردنا السفر إلى الأردن التي يعيش فيها أخوالي، فإننا سنحتاج إلى موافقة أمنية تسمى (عدم ممانعة)، وقد خسرت منزلي، ومشروعي التجاري، وكنت أشعر بأن الموت قريب مني بعد استشهاد شقيقي وعدد من أفراد عائلتي، لذا قررت المغادرة. الشعب المصري ودود، ويتعامل معنا بترحاب، ولدينا بعض الأقارب هنا، لكن الظروف الاقتصادية صعبة، رغم ذلك لا نفكر في العودة إلى غزة حالياً، فكل شيء مدمر، والحياة شبه متوقفة، وقد التقيت عدداً كبيراً من الغزيين الذين يعيشون حالتي نفسها، وكلنا هربنا من الحرب ولا نملك إلا القليل من المال الذي قد يكفينا لبضعة أشهر، وقد قررت مثل كثيرين أن نبدأ البحث عن عمل». وبدأ عدد كبير من الغزيين أصحاب التخصصات المختلفة البحث عن فرص عمل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بينهم متخصصون في التكنولوجيا وفي التعليم وممرضون ومحاسبون، وتمكن عدد منهم من إجراء مقابلات عمل مع مؤسسات وشركات مصرية عبرت عن تضامنها الشديد معهم.

ولا يملك العدد الأكبر من فلسطينيي غزة الذين يوجدون في مصر مصدر دخل ثابتاً، والموظفون منهم لا يملكون طريقة لضمان رواتبهم بعد انهيار الاقتصاد المحلي في قطاع غزة، وإغلاق البنوك ومكاتب تحويل الأموال، وقررت نسبة كبيرة منهم البدء من الصفر في مصر، رغم أن بعضهم كانت لديه أعمالة المستقرة. تحمل والدة الفلسطيني أحمد عابد (34 سنة) الجنسية المصرية، وبعد استشهاد زوجها وابنتها، قررت المغادرة إلى مصر مع أسرتها، وبعد مناشدات عديدة للسلطات المصرية، استطاعت العائلة المكونة من 5 أفراد السفر، وتوجهوا إلى أقاربهم في مدينة الزقازيق شرقي مصر، وهم يبقون هناك في الوقت الحالي. ما يحزن عابد أن من استطاعوا مغادرة قطاع غزة هم المقتدرون فقط، الذين تمكنوا من دفع مبالغ التنسيقات، وعائلته تمكنت من السفر بعد دفع مبلغ مخفض نظراً إلى أن والدته مصرية الأصل، لكنه رغم ذلك اضطر إلى بيع مصوغات زوجته وبعض ممتلكاتهم لتوفير هذا المال. يقول لـ«العربي الجديد»: «كنا نريد الاستراحة من الحرب، وسافرنا إلى مصر لأن خياراتنا محدودة، ولا نستطيع السفر إلى بلاد أخرى، وما يحزنني أنني تمكنت من المغادرة بينما بقية أصدقائي وجيراني لم يتمكنوا من ذلك لأنهم لا يملكون المال. بدأنا نتعافى بمرور الوقت، والشعب المصري متضامن معنا، وكثيرون يأتون لزيارتنا من دون أن تكون لهم سابق معرفة بنا. مصر بلدنا الثاني، لكن مصيرنا مجهول، ولا نعرف ما الذي يخبئه لنا المستقبل».

يضيف: «الغزيون مرتبطون بمصر كثيراً، وكثير من أفراد عائلتي تزوجوا مصريات بحكم التقارب الجغرافي، لكننا لا نعرف كيف سنعيش هنا، وكيف نبدأ. غزة مدمرة، وتحتاج إلى سنوات حتى تعود إلى ما كانت قبل العدوان، وغالبية من أصحاب التنسيقات الأمنية ما بين 100 و250 مسافراً يومياً. ويشدد المصدر على أنه يتم التدقيق الأمني من الجانب المصري على سجل المرضى الذي يضم يومياً أرقاماً تتراوح بين 30 إلى 50 جريحاً، وأنه بناءً على أغراض السفر المسجلة لدى معبر رفح، فإن نسبة 80 في المائة من المغادرين لديهم أقارب في مصر، أو سينتقلون منها إلى بلاد أخرى لديهم فيها أقارب، لكن تقديراً، فإن قرابة 50 ألف مواطن غادروا قطاع غزة للبقاء في مصر منذ بداية العدوان.

ويسكن الغزيون في مناطق ومحافظات مصرية مختلفة بناءً على إمكانياتهم المادية، أو وجود أقارب أو أصدقاء لهم فيها، لكن الغالبية توجهوا إلى القاهرة والجيزة، وإلى محافظة الشرقية، علماً أن مصر تضم نحو مليون فلسطيني بحسب أرقام غير رسمية، وبعضهم يعيشون فيها منذ عشرات السنين، ومنهم من يحمل وثائق سفر مخصصة للاجئين الفلسطينيين. في حي فيصل قطاع غزة خلال الشهور الخمسة الأخيرة، والتي شهد المعبر فيها حركة مرور شبه منتظمة، بحيث كان يعمل لخمسة أيام في الأسبوع، وغادرت فئات مختلفة من بينهم حاملو الجنسية المصرية والجنسيات الأخرى، بينما يتراوح متوسط عدد أصحاب التنسيقات الأمنية ما بين 100 و250 مسافراً يومياً. ويشدد المصدر على أنه يتم التدقيق الأمني من الجانب المصري على سجل المرضى الذي يضم يومياً أرقاماً تتراوح بين 30 إلى 50 جريحاً، وأنه بناءً على أغراض السفر المسجلة لدى معبر رفح، فإن نسبة 80 في المائة من المغادرين لديهم أقارب في مصر، أو سينتقلون منها إلى بلاد أخرى لديهم فيها أقارب، لكن تقديراً، فإن قرابة 50 ألف مواطن غادروا قطاع غزة للبقاء في مصر منذ بداية العدوان.

ويسكن الغزيون في مناطق ومحافظات مصرية مختلفة بناءً على إمكانياتهم المادية، أو وجود أقارب أو أصدقاء لهم فيها، لكن الغالبية توجهوا إلى القاهرة والجيزة، وإلى محافظة الشرقية، علماً أن مصر تضم نحو مليون فلسطيني بحسب أرقام غير رسمية، وبعضهم يعيشون فيها منذ عشرات السنين، ومنهم من يحمل وثائق سفر مخصصة للاجئين الفلسطينيين. في حي فيصل بمحافظة الجيزة، يعيش عدد كبير من سكان مدينة غزة الذين تمكنوا من مغادرة القطاع إلى مصر، وتعتبر المنطقة من أكثر مناطق العاصمة المصرية ازدحاماً وحيوية، وتتوفر في شوارعها الفرعية منازل للإيجار بقيمة تتوافق مع الأموال التي يملكها الغزيون.

كانت أسماء أبو زكي (40 سنة) تملك متجراً لبيع ملابس الأطفال في سوق الشجاعية، وكانت تعمل فيه مع زوجها المقعد بسبب إصابة في عدوان عام 2014، وقد توجها إلى مصر بعد الحرب، وبدأت رحلة علاج زوجها الذي أصيب مجدداً في مكان الإصابة السابقة نفسها. تقول أبو زكي لـ«العربي الجديد»: «جواز السفر الفلسطيني لا يمنحنا حرية التنقل، ولا يتيح لنا دخول بعض البلدان. سبق أن سافرت إلى عدد من الدول العربية، وهناك تعرضت لأسئلة أمنية لكوني فلسطينية من غزة، وفي بعض الدول تم تقييد حركتي، ولم يكن أمامي سوى مصر التي تقبل دخول الغزيين وفق إقامة لمدة 45 يوماً، وفي وقت الحرب يسمح لنا بالبقاء لمدة مفتوحة». تتابع: «سافرت عدة مرات إلى دول عربية خلال رحلة علاج زوجي، وكذلك مع والدتي، ومصر هي البلد الوحيد الذي يمكن أن نبقى فيه لفترة طويلة، لكن البلد يعاني صعوبات اقتصادية، والاستقرار فيها يعني أننا سنكون فقراء مثل بقية المصريين الفقراء. لذا أفكر في مشروع تجاري يتلاءم مع طبيعة السوق المصرية، فنحن نحتاج إلى المال كي نعيش، ونسكن في منزل بالإيجار، ولا أستطيع تأمين المال اللازم للبقاء هنا إلا بالعمل». ويتلقى الغزيون في مصر مساعدات عينية وطروداً غذائية عبر مبادرات اجتماعية وجمعيات خيرية، كما منحت السفارة الفلسطينية في القاهرة بعض العائلات مساعدات مالية تقدر بنحو 70 دولاراً لكل عائلة.

معبر رفح هو صلة قطاع غزة الوحيدة بالعالم الخارجي (فرانس برس)

70,000
العدد التقديري للفلسطينيين الذين غادروا قطاع غزة إلى مصر منذ بدء العدوان الإسرائيلي.

قصة زوجين تونسيين يقودان حراك مقاطعة الاحتلال

قرر الزوجان التونسيان وائل وجواهر مقاومة العدوان الوحشي الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة من خلال قيادة حملات للمقاطعة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تخلو ساحات الحراك الاجتماعي في تونس من وجود الناشطين وائل نوّار وجواهر شنّة. فقد غرفا بحضورهما الميداني المكثف في كل المحطات السياسية والاجتماعية الكبرى التي مرت بها تونس، وشاركا في كل الحركات التي تطالب بتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية للتونسيين. لكن نجم الناشطين سطع أكثر منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تاريخ انطلاق عمليات طوفان الأقصى، بعدما قرر الزوجان الانخراط الواسع في الحملات الميدانية للمقاطعة والتصدي لمختلف أشكال التطبيع الثقافي والاقتصادي مع القوى الداعمة للاحتلال.

التقى وائل نوّار (38 سنة) جواهر شنّة (36 سنة) عام 2005، وقد جمعهما النضال في ساحات الجامعة في إطار الاتحاد العام لطلبة تونس، وهي منظمة نقابية طلابية تدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للطلبة، وتدعم حركات التحرر الوطني وحركات التحرر في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وكان التقارب الفكري والسياسي بين وائل وجواهر أحد أبرز الأسباب التي جمعتهما لاحقاً تحت سقف واحد عندما قررا الارتباط عام 2015، ومواصلة مسيرتهما في الدفاع عن الحريات الفردية والعامة وحركات التحرر في العالم، وصولاً إلى معركة المقاطعة لكل ما يخدم مصالح العدو الصهيوني في تونس. ويقول وائل في حديث لـ«العربي الجديد»: «كانت جواهر رفيقتي في كل المحطات النضالية معي قبل ثورة يناير/ كانون الثاني 2011 وبعدها، لكني وجدتها تشد أزري بقوة منذ انطلاق حملات المقاطعة». يضيف: «ننشط أنا وجواهر في إطار حركة قاوم وتنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين منذ فترة، لكن طوفان الأقصى أخذنا إلى أشكال جديدة في مقاومة العدو المحتل، وذلك عبر العمل على ضرب كل مصالحه الثقافية والسياسية والاقتصادية الممكنة في تونس».

في هذا الإطار، تقول جواهر: «أصبحنا أكثر جرأة في تحركاتنا الميدانية وهاجمنا مقرات للعلامات التجارية العالمية الداعمة للكيان الصهيوني، ومنها كارفور وزارا وكي أف سي (KFC)، كذلك قاطعنا اجتماعات في المركز الثقافي الفرنسي، وقمنا باحتجاجات أمام مقرّ السفارة الأميركية، وساندنا دولة جنوب أفريقيا». تضيف: «دخلنا في معارك مفتوحة مع المؤسسات الملاحقة بتهمة دعم الكيان الإسرائيلي، وصلت إلى قاعات المحاكم بعد رفع هذه المؤسسات قضايا ضدنا، لكننا لن نتراجع عما نقوم به انطلاقاً من إيماننا العميق بنصرة القضية الفلسطينية التي نشأنا ونحن ندعمها».

وفي يناير الماضي، مثل وائل نوّار أمام القضاء التونسي بعدما رفعت ضده مؤسسة محلات «زارا» للملابس دعوى بتهمة تعطيل العمل والتهديد بالعنف، وكذلك تلاحق قضايا مماثلة زوجته جواهر التي قاضتها مطاعم «KFC». ويرى وائل أن التحركات الميدانية ضد مختلف أشكال التطبيع ساعدت على فضح من وصفهم بـ«الأعداء الاقتصاديين وكشف زيفهم وازدواجية مواقفهم وشعاراتهم»، مضيفاً: «نستهدف مباشرة لوبيات الصهيونية في تونس، وقد احتاج ذلك لجرعات إضافية من الجرأة، على عكس باقي الحركات الاجتماعية التي شاركنا فيها أو قدناها». ويقول: «لن نرضى أن يدفع التونسيون من جيوبهم أموالاً تذهب لشراء أسلحة تحوّل الفلسطينيين إلى أشلاء، فنحن شعب طالما دعمنا القضية الفلسطينية واحتضنّاها، ولا بد أن تُكبّد الشركات الداعمة للمحتل خسائر ونحاربها اقتصادياً». وبدأت تونس طريق جامعة الدول العربية بعد حرب 1948، فيما اختلف تنفيذ هذه المقاطعة من دولة لأخرى. وفي أغسطس/ آب 2022، شددت وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية على التزامها أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل وفق مبادئ جامعة الدول العربية، وذلك رداً على ما تتداوله تقارير ومواقع إخبارية عن إجرائها مبادلات تجارية مع إسرائيل.

ولا تخشى جواهر أن تؤثر الملاحقات القضائية في حياتها الأسرية ودورها كأم، قائلة: «بالعكس، نحن مستعدان لكل الطوارئ ورتبنا حياتنا على هذا الأساس، ويستطيع وائل العناية بالأطفال إذا تم توقيفي». تضيف: «نعيش الشراكة في كل شيء، ونتقاسم الأعباء المنزلية، ولدينا قناعة راسخة بأن الخلاص لا يمكن أن يكون إلا في إطار الحل الجماعي، سواء لمشاكل تونس المحلية أو للمشاكل الإقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية». تضيف: «لا أتذكر متى وعيت على القضية الفلسطينية ولكنني أعرف أنني تشرّبت حبها منذ طفولتي، وهي جزء من ذاكرتي الممتدة، وأنا نتاج أسرة تتوارث دعمها لهذه القضية العادلة». كذلك، يؤكد وائل أن لوالدته الناشطة النسوية والحقوقية حميدة الدريدي، دوراً كبيراً في دفعه نحو العمل النقابي في سنّ مبكرة. ويعتبر الزوجان أن تمرير الرسالة إلى الأجيال المقبلة أمر ضروري، وهما غالباً ما يشاركان طفليهما، يسار وصمود، تفاصيل نشاطهما الميداني. ويوضح وائل: «اخترنا لطفلينا أسماء لها دلالات على انتمائنا السياسي والفكري، فيسار دليل على انتمائنا إلى العائلة اليسارية، وصمود عنوان لصمود القضية الفلسطينية، فضلاً عن أنهما أيضاً اسمَي ابني المناضل الأسير أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي مضى على اعتقاله 18 عاماً». ولوائل وجواهر ماخذ كبيرة على البرلمان التونسي الذي أوقف مسار مناقشة قانون تجريم التطبيع، معتبرين أن «عدم صدور القانون حرم النشطاء آليات عديدة كان بالإمكان استعمالها في مكافحة التطبيع الاقتصادي والثقافي».

هكذا يدعم القضية الفلسطينية (العربي الجديد)

يشاركان أولادهما حب فلسطين (العربي الجديد)

حملات رمضان في العراق... دليل تعافٍ اجتماعي

توفر حملات مساعدة وإغاثة الفقراء خلال شهر رمضان في العراق اطعمة ومياها وادوية وملابس وانواعا اخرى من المساعدات، كما تقدم اموالاً لشرائح محتاجة أحياناً. وهي تحفّز على تنفيذ مبادرات تطوعية في محافظات اخرى

يتعبر شهر رمضان بالتكافل في العراق (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

بغداد ـ **زيد سالم**

تتواصل حملات التبرعات ومساعدة الفقراء في العراق من خلال فرق تطوعية ومنظمات للمجتمع المدني وأحياناً تجار وأصحاب أموال، ما يجعل شهر رمضان يتميز بالتكافل العلني في ظل أجواء الصيام. ويساند صحافيون وإعلاميون هذه الحملات، ويروّجون لها في منصات ومواقع التواصل الاجتماعي.

وتضم الحملات التطوعية لمساعدة وإغاثة الفقراء خلال شهر رمضان أشخاصاً من الجنسين ينظمون أنفسهم عبر ارتداء ملابس موحدة، ويستخدمون أساليب مختلفة لجمع تبرعات عبر فرق جوّالة ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي أو زيارات لرجال أعمال وأصحاب فنادق ومطاعم ووكالات تجارية من أجل التنسيق معهم في شأن برامج المساعدات، ومطالبتهم بالمساهمة فيها. وتلقى هذه المبادرات تجاوباً كبيراً يُساهم في إنجاحها. ويقول حسن نادر، وهو متطوع في منظمة «عطاء» الخيرية بالعاصمة بغداد لـ«العربي الجديد»: «لا تخضع حملات التطوع لتنظيم محدد، إذ تطلق عادة بأفكار أشخاص ثم تتوسّع، علماً أن منظمات تجمع تبرعات طوال أشهر السنة لتنفذ برامج لإغاثة فقراء في شهر رمضان».

يضيف: «أبواب المساهمة في التبرعات والتكافل مفتوحة خلال شهر رمضان، وتأخذ الفرق التطوعية عادة كل ما يتوفر من تبرعات قد لا تقتصر على الغذاء والمال، بل تشمل أيضاً أجهزة منزلية وغيرها». ويشير إلى أنّ «حملات التطوع تتزافق عادة مع تغطية صحافية وإعلامية تتركز في منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف الوصول إلى أكبر عدد من المساهمين، وترويج نشاطات الحملات. ويشارك سياسيون ومسؤولون بالتبرع، لكن بعضهم يطلبون ذكر أسمائهم وعناوينهم خلال الحملات، وهو ما لا نقبله». وتكثر عادة الحملات التطوعية لمساعدة المحتاجين والفقراء مع اقتراب عيد الفطر، وتشمل تقديم أطعمة ومفروشات وملابس للأطفال إضافة إلى مبالغ مالية، وأحياناً يجري اصطحاب أطفال وكبار في السن ينتمون إلى عائلات فقيرة إلى حلاقين ومحلات لشراء ملابس لهم، ثم إعادتهم إلى منازلهم. ويعني ذلك أن أشكال التكافل كثيرة، ولا يمكن حصر حملات المتطوعين في أمثلة محددة، من جهتها، تقول مروة عبد المنعم، وهي عضو في فريق تطوعي خيري بمحافظة بابل، لـ«العربي الجديد»: «نسبة الفقراء في العراق مرتفعة بسبب الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار. ويأت موظفون مسؤولون عن عائلاتهم ضمن هذه الشريحة باعتبار أن رواتب بعضهم لا تتجاوز 200 دولار التي لا تكفي لتسديد مصاريف أسبوع واحد».

تتابع: «لم تتوقف الحملات التطوعية لإغاثة الفقراء خلال شهر رمضان طوال السنوات الماضية حين مرّت البلاد بأزمات اقتصادية وسياسية تسببت في مشكلات أمنية، وهي لا ترتبط بالشهر الفضيل وحده، بل تستمر طوال العام. وهناك حاجة دائمة للحملات التطوعية لأنها تزيد الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وتساعد كثيرين». بدوره يتحدث عضو تجمع «وصال» لحقوق الإنسان، وهي منظمة مجتمع مدني مسجلة رسمياً لدى الحكومة العراقية، محمد كمر، لـ«العربي الجديد»، عن أن «الدستور العراقي يؤكد واجب دعم المؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية من خلال تخصيص نسب من إيراداتها المالية لها، لكن المؤسسات الحكومية لا تلتزم بهذا النص، ما يدفع الفرق والمنظمات إلى إعلان حملات التبرع». ويؤكد أن «الفقراء يزدادون في العراق، في حين تطبّق الحكومة إجراءات ضعيفة، فهي تمنح مرتبات ضئيلة جداً للرعاية الاجتماعية، والتي لا تكفي لتوفير أي شيء للفقراء الذين ينقصهم كل شيء، لا سيما الدواء والعلاجات التي تكلفهم أموالاً كثيرة. وعموماً يعتبر التكافل سمة أساسية بين العراقيين، وتدل الحملات الكثيرة على أن المجتمع تعافى من المشكلات والخلافات التي لم تؤثر فيه كثيراً». والعام الماضي، أقرّت الحكومة بارتفاع نسبة الفقر إلى 25 في المائة من إجمالي عدد السكان، وهي أعلى نسبة تثبتها وسط شكوك في أن النسبة المعلنة أقلّ من الواقع، خاصة في المدن المنكوبة بالحروب والمعارك شمالي البلاد وغربيها من أجل طرد مسلحي تنظيم «داعش».

واتخذت الحكومة مجموعة إجراءات لدعم الشرائح الهشة والفقراء وبينها رفع رواتب المشمولين بالرعاية الاجتماعية، وزيادة سعة شمول الأسر الفقيرة، وتحسين البطاقة التموينية وتنظيم توزيعها بشكل شهري، وضم مواد غذائية جديدة لها. لكن خبراء يقولون إن «إقدام خطوات الحكومة غير علمية أو مدروسة في شكل كاف، في حين يتوقع أن تعيد تشغيل المعامل والقطاعات القادرة على سحب أكبر عدد من اليد العاملة العاطلة، والتي تصل إلى 50 في المائة في بعض المدن».

تكثر الحملات التطوعية لمساعدة المحتاجين مع اقتراب عيد الفطر

تتراوح عادة الحملات التطوعية لمساعدة المحتاجين والفقراء مع اقتراب عيد الفطر، وتشمل تقديم أطعمة ومفروشات وملابس للأطفال إضافة إلى مبالغ مالية، وأحياناً يجري اصطحاب أطفال وكبار في السن ينتمون إلى عائلات فقيرة إلى حلاقين ومحلات لشراء ملابس لهم، ثم إعادتهم إلى منازلهم. ويعني ذلك أن أشكال التكافل كثيرة، ولا يمكن حصر حملات المتطوعين في أمثلة محددة، من جهتها، تقول مروة عبد المنعم، وهي عضو في فريق تطوعي خيري بمحافظة بابل، لـ«العربي الجديد»: «نسبة الفقراء في العراق مرتفعة بسبب الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار. ويأت موظفون مسؤولون عن عائلاتهم ضمن هذه الشريحة باعتبار أن رواتب بعضهم لا تتجاوز 200 دولار التي لا تكفي لتسديد مصاريف أسبوع واحد».

تتابع: «لم تتوقف الحملات التطوعية لإغاثة الفقراء خلال شهر رمضان طوال السنوات الماضية حين مرّت البلاد بأزمات اقتصادية وسياسية تسببت في مشكلات أمنية، وهي لا ترتبط بالشهر الفضيل وحده، بل تستمر طوال العام. وهناك حاجة دائمة للحملات التطوعية لأنها تزيد الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وتساعد كثيرين». بدوره يتحدث عضو تجمع «وصال» لحقوق الإنسان، وهي منظمة مجتمع مدني مسجلة رسمياً لدى الحكومة العراقية، محمد كمر، لـ«العربي الجديد»، عن أن «الدستور العراقي يؤكد واجب دعم المؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية من خلال تخصيص نسب من إيراداتها المالية لها، لكن المؤسسات الحكومية لا تلتزم بهذا النص، ما يدفع الفرق والمنظمات إلى إعلان حملات التبرع». ويؤكد أن «الفقراء يزدادون في العراق، في حين تطبّق الحكومة إجراءات ضعيفة، فهي تمنح مرتبات ضئيلة جداً للرعاية الاجتماعية، والتي لا تكفي لتوفير أي شيء للفقراء الذين ينقصهم كل شيء، لا سيما الدواء والعلاجات التي تكلفهم أموالاً كثيرة. وعموماً يعتبر التكافل سمة أساسية بين العراقيين، وتدل الحملات الكثيرة على أن المجتمع تعافى من المشكلات والخلافات التي لم تؤثر فيه كثيراً». والعام الماضي، أقرّت الحكومة بارتفاع نسبة الفقر إلى 25 في المائة من إجمالي عدد السكان، وهي أعلى نسبة تثبتها وسط شكوك في أن النسبة المعلنة أقلّ من الواقع، خاصة في المدن المنكوبة بالحروب والمعارك شمالي البلاد وغربيها من أجل طرد مسلحي تنظيم «داعش».

واتخذت الحكومة مجموعة إجراءات لدعم الشرائح الهشة والفقراء وبينها رفع رواتب المشمولين بالرعاية الاجتماعية، وزيادة سعة شمول الأسر الفقيرة، وتحسين البطاقة التموينية وتنظيم توزيعها بشكل شهري، وضم مواد غذائية جديدة لها. لكن خبراء يقولون إن «إقدام خطوات الحكومة غير علمية أو مدروسة في شكل كاف، في حين يتوقع أن تعيد تشغيل المعامل والقطاعات القادرة على سحب أكبر عدد من اليد العاملة العاطلة، والتي تصل إلى 50 في المائة في بعض المدن».